تباين مواقف الشخصيات السياسية حول مقرراتها

رئيس الجمهورية يبحث مع المالكي والحكيم نتائج قمة الرياض بشأن العراق

العواصم / المدى والوكالات

استقبل فخامة رئيس الجمهورية جلال طالباني مساء الخميس في محل اقامته ببغداد رئيس الوزراء نوري المالكي والذي جاء لتقديم تهنئته الى الرئيس طالباني بمناسبة شفائه وعودته سالماً بعد تعرضه لوعكة صحية خفيفة مؤخراً.

وفي اللقاء الذي حضره السادة برهم احمد صالح نائب رئيس الوزراء ولطيف رشيد وزير الموارد المائية وموفق الربيعي مستشار الامن القومي عبر رئيس الوزراء عن سروره بسلامة الرئيس.

وقدم الرئيس طالباني شكره وامتنانه للمالكي على زيارته ومواقفه الودية.

وسلط الرئيس طالباني الضوء على نتائج مشاركته الفعالة في القمة العربية في الرياض ومضمون مباحثاته مع القادة العرب المشاركين في هذه القمة.

ومن جهته وصف رئيس الوزراء زيارة الرئيس طالباني الى المملكة العربية السعودية بالناجحة.

واكد الجانبان ضرورة دعم خطة فرض القانون، مشددين على ضرورة توحيد الخطاب السياسي لقادة الكتل السياسية وممثلي الاطياف العراقية المختلفة.

كما استقبل الرئيس طالباني في اليوم نفسه السيد عبد العزيز الحكيم رئيس المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق ورئيس قائمة الائتلاف العراقي الموحد يرافقه وفد من المجلس الاعلى للثورة الاسلامية.

وفي بداية اللقاء قدم السيد عبد العزيز الحكيم تهانيه الحارة الى الرئيس بمناسبة شفائه من الوعكة الصحية.

ومن جانبه رحب طالباني بالحكيم والوفد المرافق له وشكرهم على الزيارة، مسلطاً الضوء على نتائج زيارته الى المملكة العربية السعودية ومشاركته الناجحة في القمة العربية.

واشار الرئيس بهذا الصدد: شرحنا لهم الحقائق والوقائع في العراق وسير العملية السياسية والجهود التي تبذل من اجل مكافحة الارهاب وقلنا لهم: العراق رقم غير قابل للتقسيم وان العراق سوف يخرج من كبوته قوياً جباراً. وبعد ذلك وفي تصريح صحفي مشترك قال الرئيس طالباني: ان القرارات التي تمت المصادقة عليها حول العراق كانت جيدة وخطوة الى الامام.

وحول سبب زيارته الى الرئيس طالباني قال الحكيم: جئنا للسؤال عن صحته كأهم شيء بنسبة لنا ولجميع العراقيين، خاصة وان الرئيس طالباني محبوبية واضحة لابناء الشعب العراقي، واضاف: وبحثنا في مؤتمر القمة العربية والمواقف المختلفة حولها فضلاً عن البحث في التطورات السياسية والامنية الداخلية.

وكان رئيس الجمهورية جلال طالباني قد وصل إلى بغداد، مساء الخميس، عائداً من الرياض، بعد مشاركته في القمة العربية التاسعة عشرة. وقد عبر عن ارتياحه لسير أعمال القمة ونتائجها،. وباشر الرئيس طالباني مهامه الرسمية امس بقبول اوراق اعتماد السفيرين الياباني والأميركي.

وأشار الرئيس في كلمة العراق بالقمة الى أبرز المنجزات التي تحققت في العراق، خلال السنوات الأربع الأخيرة، وأكد حاجة العراق لجميع أشكال الدعم من الدول العربية.

وقال: ان تحرير العراق من جانب القوات الامريكية تحول إلى احتلال مع وقوع نتائج وخيمة على البلاد، موضحاً انه تكفي الاشارة إلى قرار تحويل العراق إلى احتلال وما اقترن بذلك من رسائل ودلالات سلبية ونتائج وخمية على الصعيد الداخلي، واعتبر ان كل ذلك جاء على خلاف ما كانت تخطط له الاحزاب والقوى الوطنية العراقية.

وتمنى في ختام كلمته على الملوك والرؤساء والقادة العرب قبول دعوة العراق بتضييف اجتماع استثنائي لوزراء الخارجية العرب في بغداد.

وقد بحث رئيس الجمهورية، على هامش أعمال القمة العربية، الشأن العراقي، وسبل تعزيز العلاقات الثنائية، ودعم مسيرة بناء العراق الجديد، مع عدد من القادة العرب والأجانب، وختمها بلقاء يوم الخميس، مع الرئيس المصري حسني مبارك وآخر مغلق مع خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز.

وفي أول أيام القمة عقد فخامته لقاءات، مع كل من أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، ورئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة، ورئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان، ووزير الخارجية الإيراني منو شهر متكي والأمين العام للامم المتحدة بان كي مون والمبعوث الخاص للرئيس الروسي لشؤون الشرق الأوسط الكساندر سلطانوف.

كما التقى الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، ودعاه الى أن تضطلع الجامعة العربية بدور أكبر في العراق، وأن تدين الإرهاب وجميع الأعمال الإجرامية التي يرتكبها الإرهابيون والتكفيريون في البلاد، مستهدفة الأبرياء من العراقيين.

وكانت القمة العربية التاسعة عشرة التي اختتمت الخميس في الرياض قد تبنت قراراً بشأن العراق يؤكد ان "التصور العربي للحل السياسي والامني لما يواجهه العراق من تحديات يستند الى العناصر الرئيسية الآتية: احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق وهويته العربية الاسلامية ورفض اي دعوات لتقسيمه، مع التأكيد على عدم التدخل في شؤونه الداخلية.

وان تحقيق الاستقرار في العراق وتجاوز الازمة الراهنة يتطلب حلا امنيا وسياسيا متوازيا يعالج اسباب الازمة ويقتلع جذور الفتنة الطائفية والارهاب.

والتأكيد على ان تكون الحكومة العراقية حكومة وطنية لكل العراقيين، حكومة وحدة وطنية حقيقية وعلى احترام إرادة الشعب العراقي بجميع مكوناته في تقرير مستقبله السياسي".

واكد القرار ان "حل الازمة العراقية يقع في المقام الاول على الحكومة العراقية والقيادات السياسية العراقية وعلى دعم وتعاون الدول العربية ودول الجوار في تفعيل جهود المصالحة الوطنية لتحقيق الاهداف الآتية:

العمل على توسيع العملية السياسية، بما يحقق مشاركة اوسع لمختلف مكونات الشعب العراقي.

ومواجهة النعرات الطائفية والعمل على ازالتها نهائيا ونبذ الفئات التي تسعى لاشعال هذه الفتنة والتصدي لها وعقد مؤتمر الوفاق العراقي الشامل في اقرب وقت ممكن ومناسب.

والاسراع في اجراء المراجعة الدستورية للمواد الخلافية في الدستور بما يحقق الوفاق الوطني العراقي وفق الآليات المقررة والمتفق عليها.

ومراجعة قانون اجتثاث البعث حتى لا تكون آلية للانتقام السياسي.

والتاكيد على المواطنة والمساواة فيها كأساس لبناء العراق الجديد.

والحرص على توزيع ثروة العراق بصورة عادلة على كل مناطق العراق وفئات الشعب العراقي كافة.

وقيام الحكومة بحل مختلف الميليشيات في العراق والعمل على انهاء المظاهر المسلحة العدوانية.

و تسريع بناء وتأهيل القوات العسكرية والامنية العراقية على اسس وطنية ومهنية وصولاً الى خروج القوات الاجنبية كافة من العراق".

وبهذا الصدد رحبت شخصيات عراقية بمقررات القمة العربية فيما اعتبرتها اطراف اخرى متوازنة وانتقدها الوكيل الشرعي للمرجع آية الله علي السيستاني.

وقال ظافر العاني النائب عن "جبهة التوافق"، ان "المقررات قوبلت بارتياح. هناك تدخل عربي ايجابي لتصحيح العملية السياسية ومعالجة العقبات التي تعتريها برغم ان المراجعة جاءت متأخرة من الحكومة العراقية".

ويشير العاني بذلك الى تقديم الرئيس جلال طالباني ورئيس الوزراء نوري المالكي مسودة قانون مراجعة "اجتثاث البعث" تحت عنوان "قانون المساءلة والمصالحة".

واعرب عن الاسف لأن هذه القرارات "جاءت متأخرة وقد اتت استجابة لقوى وطنية عراقية وضغط عربي ودولي لتصحيح المسار".

من جهته، قال النائب عن حزب الدعوة حسن السنيد ان "توصيات القمة العربية لا تتعدى كونها اعادة تصحيح لرؤى عراقية وطنية تم العمل بها دستوريا من خلال مجلس النواب والحكومة".

واعتبر عباس البياتي النائب عن الاتحاد الاسلامي للتركمان ان "ما صدر عن القمة كان متوازنا والحكومة ماضية في تنفيذ الكثير منها (المقررات) فالخطوط العريضة تنسجم مع توجهاتها خصوصا المصالحة والتعديلات الدستورية".

وقال "تأكيد القمة على ذلك يؤكد انها تحوز اهتمام القادة العرب. لكن لا تستطيع القمة ان تقدم اكثر مما فعلت في هذا الشأن لأن الملف العراقي معقد واي تدخل في التفاصيل سيساهم في تعقيد الامور".

وفي كربلاء قال عبد المهدي الكربلائي الوكيل الشرعي للمرجع الديني آية الله علي السيستاني "في الوقت الذي نعرب فيه عن تقديرنا لبعض تلك القرارات الخاصة بالقضية العراقية لكننا نعرب في الوقت ذاته عن اسفنا الشديد واستغرابنا لعدم التعرض في هذه المقررات للاعمال الارهابية التي تطول جميع ابناء الشعب العراقي وعدم ادانتها واستنكارها".

واضاف في خطبة الجمعة "نعرب ايضا عن استغرابنا الشديد لبعض تلك المقرارات التي تحمل طابع التدخل في بعض الشؤون العراقية وفي الواقع فإن هذه التدخلات لا تساعد في حل القضية بل ربما تساهم في تعقيدها وتأزيمها".

من جهته، قال عبد الخالق زنكنة من التحالف الكردستاني عن الحزب الديمقراطي الكردستاني ان "مقرارات الرياض ايجابية والغرض منها دعم الحكومة العراقية والدستور وسد المنافذ التي يتغلغل منها الارهاب".

وحول اعادة النظر في الدستور، اوضح ان "التوصية تتلاءم مع المادة ١٤٦ فاذا كانت تهدف الى تعزيزها فأهلاً وسهلاً اما اذا كان هدفها التدخل بالشأن العراقي فسيكون غير مرحب بها".

وقال عضو مجلس النواب عن حزب الفضيلة باسم شريف: إن مقررات القمة العربية التي انعقدت في الرياض على مدار اليومين الماضيين بشأن العراق ايجابية وقريبة من طموحات الشعب العراقي.

وأوضح شريف " نعتقد نحن في حزب الفضيلة إن مقررات قمة الرياض الخاصة بالشأن العراقي مقررات ايجابية خاصة فيما يتعلق بتوسيع التمثيل الدبلوماسي العربي في العراق ودعوة الدول العربية إلى المساهمة في الغاء الديون العراقية."

على صعيد متصل رفضت الإدارة الأمريكية، وصف العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز الوجود الأمريكي في العراق، بأنه "احتلال أجنبي غير مشروع."

ونفت المتحدثة باسم البيت الأبيض دانا بيرينو، أن يكون وجود القوات الأمريكية في العراق غير شرعي، وقالت في بيان صدر الخميس الماضي "لدى الولايات المتحدة والسعودية علاقات تعاون وثيقة في عدد واسع من القضايا، وعندما يتعلق الأمر بوجود قوات التحالف في العراق، فنحن هناك استناداً لقرارات مجلس الأمن وبدعوة من الحكومة العراقية."

بدوره انتقد مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط نيكولا بارنز الموقف السعودي، وقال في شهادة أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ "نختلف معهم في هذه النقطة، لقد تفاجأنا قليلا بهذه التعليقات."

وكان العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز قد قال الاربعاء في كلمته الافتتاحية أمام القمة العربية التي ضيفتها الرياض "في العراق الحبيب تراق الدماء بين الأخوة في ظل احتلال أجنبي غير مشروع وطائفية بغيضة تهدد بحرب أهلية."

وبرر مسؤول سعودي كلمة العاهل السعودي بأنها تعبر عن مشاعر الإحباط العامة إزاء "المزيج" الوظيفي الذي يقوم به الأمريكيون لإنهاء العنف في العراق.

وأضاف المسؤول السعودي الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن العاهل السعودي الملك عبد الله قصد بعث رسالة بأن العراق هو قضية لا يمكن للقادة العرب غض الطرف عنها.

من جهته أعرب الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودية عن تأييده لتصريح خادم الحرمين الشريفين.

وقال "إذا اختارت تلك الدولة (العراق) وجود هذه القوات، فهذه مسألة أخرى. لكن أي عمل عسكري لم يتم طلبه من دولة محددة، فإن ذلك يعتبر احتلالا" وفق ما قاله الفيصل للصحفيين.

نص كلمة رئيس الجمهورية في قمة الرياض

ألقى رئيس الجمهورية جلال طالباني، يوم الخميس الماضي، كلمة العراق في مؤتمر القمة العربية المنعقدة في الرياض.

واستعرض رئيس الجمهورية، في الكلمة، أبرز ما تحقق من منجزات في العراق خلال السنوات الأربع الأخيرة، مشيرا إلى أن العراق بحاجة إلى كل أشكال الإسناد والدعم الأخوي من الدول العربية الشقيقة، سياسياً وأمنيا واقتصاديا.

ودعا الرئيس طالباني إلى إطفاء الديون على العراق ومساهمة الدول العربية في صندوق الدول المانحة والالتزام بمقررات العهد الدولي لدعم العراق.

كما أكد رئيس الجمهورية، في كلمته، على ضرورة تضافر الجهود المشتركة لكسر شوكة الإرهاب و تجفيف مصادر استمراره و إلحاق الهزيمة الحاسمة به أينما ظهر.

و في ختام كلمته، تمنى الرئيس طالباني على الملوك و الرؤساء و القادة العرب قبول دعوة العراق بتضييف اجتماع استثنائي لوزراء الخارجية العرب في بغداد.

و فيما يأتي النص الكامل لكلمة رئيس الجمهورية جلال طالباني:

"بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب الجلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز خادم الحرمين الشريفين رئيس مؤتمر القمة العربية المحترم

أصحاب الجلالة و الفخامة و السمو والمعالي ملوك و رؤساء و قادة الدول العربية المشاركة في القمة المحترمون

انه لشرف لي، أن امثل لأول مرة العراق الجديد، و هو ينهض و يستكمل التكوين و النضوج، و يتعافى ليستعيد ألق تأريخه المشرف، دارا للسلام و مرفأ للأخوة و القيم الإنسانية، و مركزاً للاشعاع العلمي و الثقافي و الروحي.

و يشرفني أن أعكس لكم ما تمثله ارادة شعبنا العظيم، بكل مكوناته ومشاربه الفكرية و السياسية والدينية و المذهبية، في تجاوز كل ما يحول دون تحقيق هدفه المباشر والملح و المتمثل في تصفية بؤر الارهاب والتكفير والميليشيات وعصابات الجريمة المنظمة، وإرساء اسس دولة القانون والحريات وحقوق الانسان لاستعادة دورة الحياة الطبيعية في جميع مرافق البلاد و تكريس الوحدة الوطنية، وصولا لاعادة دور العراق الريادي في المحافل العربية و الاقليمية و الدولية، الى جانب اشقائه و جيرانه و اصدقائه.

ان الآمال المعقودة على مؤتمرنا، تتعزز بانعقاده في المملكة العربية السعودية، وبرعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين، الاخ الكبير جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله و اطال عمره، بما عُرف عن المملكة و جلالته، من حرص على المبادرة لجمع الشمل العربي و الاسلامي، و العمل على اطفاء بؤر التوتر والخلاف، سواء بين ابناء البلد الواحد او على الصعيد العربي والاسلامي.

ان نسيجنا الواحد يأبى الا أن يتوحد على مستوى الخطاب والاداء نظراً لما يجمعنا من تاريخ وجغرافية ومصالح ومخاطر مشتركة. فشعوبنا وبفضل ما حباها الله تعالى من نعم قادرة بإذن الله عز وجل وبفضل قيادتكم الحكيمة أن تتسنم موقعها كبؤرة اشعاع تعم بالخير والطمأنينة والسلام في المنطقة و العالم كله.

وهذا ما يعزز الآمال في أن تفضي اجتماعاتنا الى قرارات مهمة تمس واقعنا في الصميم لتحيل القطيعة الى صلة وثيقة، و اللامبالاة الى تعاطٍ صميمي، حتى يكون كل شعب من شعوبنا منسجما مع حركة اشقائه في اتجاه البناء الحضاري، والارتقاء بالعملية الاقتصادية والامنية والثقافية.

ومن حقنا أن نطمح بتخطي الحالة التقليدية لاجتماعاتنا التي لم تكن تتجاوز التوصيات بصيغ لا ترقى الى مستوى الطموح و لا تقوى على مواجهة الصعوبات و التعقيدات التي تجهضها.

و أود أن أؤكد لكم، ان العراق، حتى في ظل الظروف الصعبة و المعقدة، يعبر عن كامل حرصه ليكون الى جانبكم، و يفي بالتزاماته، و تفعيل دوره، اينما تطلب ذلك، لانجاز مهامنا المشتركة.

و سنؤكد ايها الأشقاء الاعزاء، هذا الالتزام فيما سنبذله معاً لانجاح قمتنا هذه، قمة الرياض.

صاحب الجلالة رئيس المؤتمر الموقر

ايها الاخوة القادة الاكارم..

ان اهتمامكم بما يجري في بلادنا، و بتطور العملية السياسية، و ما نتلمسه من حرصكم على دعم حكومتنا التي هي حكومة الوحدة الوطنية الممثلة لجميع اطياف المجتمع العراقي، نالت ثقة برلمان صوت له اكثر من ١٢ مليون عراقي، و جهودها لبسط الامن و الاستقرار في بلادنا، يضاعف من مسؤوليتنا في احاطتكم بكل مجريات الامور و تفاصيلها، انطلاقا من تقديرنا بأن اطلاعكم المباشر و متابعتكم لتطورات اوضاعنا، هو الكفيل بتفاعلكم معنا ومشاركتنا في تشخيص سبل مواجهة التحديات التي نرى أنها لا تقتصر على العراق، سلبا أو ايجابا، بل تشملنا جميعاً. فضمان أمن العراق واستقراره و معاناته، انما هو تعزيز لقدراتنا المشتركة، و ضمانة أكيدة لأمن واستقرار بلداننا الشقيقة.

واسمحوا لي ايها الافاضل من الملوك و الرؤساء والقادة أن اضيء لكم بعض مرتكزات الوضع الجديد في بلادنا..

ان انهيار السلطة الاستبدادية في العراق بالوسائل التي باتت معروفة بتفاصيلها ومجرياتها خلف تركة ثقيلة بالغة التعقيد، لم يكن من اليسير تجاوز مخلفاتها بسهولة.

فقد خلف لنا النظام المقبور، مآسي طالت المليون ضحية من أبناء شعبنا، نتيجة حروبه و مغامراته، سواء ضد العراقيين في الداخل، أو في احتلال دولة الكويت الشقيقة، او اشعال الحرب ضد ايران، و ما نتج عن ذلك من دمار و خراب و حصار.

لقد لعبت السياسات التي اعتمدت في اعقاب سقوط النظام السابق، و كذلك ضعف الاستجابة الدولية لارادة القوى السياسية التي تضافرت لاعادة بناء العراق الجديد، دون تحقيق توجهنا المبكر لتوسيع المشاركة الشعبية لانجاز مهام البناء و استتباب الامن و الاستقرار و مواجهة تحديات التخريب و الفوضى والارهاب بأسرع وقت وبأقل الخسائر البشرية والمادية.

و تكفي الاشارة في هذا السياق الى قرار تحويل تحرير العراق الى احتلال، وما اقترن بذلك، من رسائل و دلالات سلبية، ونتائج وخيمة على الصعيد الداخلي، وتداعيات وهواجس و قلق في المحيط العربي و الاقليمي والدولي، جاءت كلها على خلاف ما كانت تخطط له الأحزاب والقوى الوطنية آنذاك.

و ينطبق ذلك بنفس المستوى على العديد من القرارات و التدابير المستعجلة التي اتخذتها الادارة المدنية للاحتلال، دون تفهم وجهة نظر العراقيين، و العواقب التي نجمت عن ذلك على مجمل الاوضاع في البلاد، و مجرى العملية السياسية.

وبرغم ذلك كله امكن بتضحيات جسيمة، انجاز المهام الكبرى التي القيت على عاتق القيادة العراقية، المنتخبة ديمقراطيا دون غمط دور الحكومة الانتقالية او الحكومة المؤقتة او مجلس الحكم، او القيادات السياسية والدينية التي تضافرت جهودها للنهوض بأعباء ادارة البلاد، في ظل فوضى عاصفة، وقصور القدرات على لجم الارهاب المدمر المستند الى فلول النظام السابق وعصابات الجريمة المنظمة التي استهدفت بكل الوسائل التدميرية، الحيلولة دون اعادة بناء الدولة الجديدة، وتعمدت اثارة النفرقة الطائفية و النعرات العصبية المقيتة، و تدمير البنى التحتية، و اشاعة اقصى ما يمكن من الفوضى و القتل تكريساً لعدم الاستقرار وغياب الامن.

ان الوثيقة سيئة الصيت التي نشرها الزرقاوي و ما تضمنته من سموم طائفية، تكفي لتجسيد ما اشرنا اليه، و هو ما دأبت القاعدة و من والاها و سايرها على اشاعتها بين العراقيين حتى يومنا هذا.

و في سياق كفاح مرير صلب، تحققت لشعبنا منجزات كبرى على صعيد استعادة الامن و الحريات، و في ميادين بناء الدولة و مؤسساتها، و في مرافق التجارة و الاقتصاد و مستوى المواطنين المعيشي و تحرير التجارة و السياحة و الاعمار.

فشعبنا يرفل لاول مرة منذ عقود، بأوسع الحريات اذ تحرر من القلق و الخوف و المصير المجهول، و اصبح المواطنون احراراً متساوين، متكاتفين متكافلين، اسياد انفسهم و مصائرهم، بل بارادتهم الحرة تدار الدولة و تحكم البلاد.

و العراقي اليوم ينفض عن نفسه كل مظاهر الانكسار التي احاطها به النظام المقبور حين اجاعه وأفقره، بعد ان دمر عن عمد واصرار بناه التحتية، و بدد ثرواته، وسد امامه منافذ الامن ووعد المستقبل.

لقد خاض استفتاءات و انتخابات اقرار الدستور و تشكيل البرلمان، و انتخاب الرئاسات الثلاث. و يشرف الشعب العراقي و يجسد عظمته، تحديه للارهاب المنلفت و اصراره على المشاركة في تلك الاستفتاءات و الانتخابات فحكومتنا ايها الاشقاء الاعزاء، التي تمثل كل الأطياف و المكونات، و برلماننا، و هما يمثلان صرح وحدتنا الوطنية، أُنتخبتا في اقتراع ديمقراطي قل نظيره من قبل اكثر من ١٢ مليون مواطن عراقي، مسيحي و مسلم، سني و شيعي، كردي و عربي، و تركماني و كلدو آشور و أحرار آخرين.

فأي شرعية ابلغ من هذه؟

و أي تمثيل شعبي أوسع من هذا؟

ان مساحة الحرية في العراق الديمقراطي التعددي الفدرالي الجديد مفتوحة على مصراعيها لا يحد منها غير المسؤولية الوطنية، فالصحافة و وسائل الاعلام و التنظيم الحزبي و النقابي و تنظيمات المجتمع المدني، مكفولة بأحكام الدستور.

اما على الصعيد الاقتصادي فأحد اهم الانجازات المتحققة، اصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي، تتمثل في القفزة النوعية في دخل المواطنين و رفع مستوى معيشتهم، اذ ازداد دخل الفرد بدءاً من مئة مرة حتى ثلاثمائة مرة في مختلف مرافق الدولة و الجامعات والمدارس والوزارات.

و ربما لا يعرف البعض ان راتب مربي الاجيال مدرساً كان او استاذاً جامعياً لم يكن يتجاوز ثلاثة دولارات شهريا فقط!

ان الميزانية السنوية المقرة لهذا العام و البالغة ٤٢ مليار دولار ستمكن دولتنا من تأمين ارتفاع دخول المواطنين و مستوى معيشتهم بمقادير اكبر، و ستكرس الموازنة كلها لهذا الغرض النبيل، و لاطلاق مشاريع الاعمار و البناء العملاقة.

و أود ان اذكر في هذا السياق، جانباً طالما جرى التشويش المتعمد عليه في وسائل الاعلام ودوائر اخرى، و اعني بذلك قضية النفط و عائديته و سبل توزيع الثروة النفطية.

ان المادتين (١١١) و (١١٢) من الدستور تعتبران النفط ثروة وطنية عراقية تخص العراقيين كلهم و تعود وارداتها الى الميزانية المركزية و تنظم الحكومة توزيعها بشكل عادل وفقا لنسبة سكان المحافظات و احتياجاتهم. و قد تمت صياغة قانون النفط لتعبر عن ذلك.

لقد تحرر الاقتصاد العراقي من احتكار الدولة فازدهرت الاسواق في المناطق الآمنة بفضل اسهام القطاع الخاص في التجارة و البناء و الصناعة، و ارتفعت مستويات المعيشة للمواطن كما اسلفت سابقا من ٣٠٠ دولار الى حوالي ١٦٠٠ دولار و تحققت نجاحات مهمة في ميادين التعليم و الثقافة و الرعاية الصحية، حيث فتحت الجامعات ابوابها و أُضيفت اليها جامعات و كليات جديدة، و يمارس التعليم الابتدائي و المتوسط والثانوي فعالياته الواسعة.

و بدأت المستشفيات والمراكز الصحية، تقديم خدماتها للمواطنين مجانا، وتوسعت الخدمات التعليمية والصحية في المناطق الآمنة بوتائر متسارعة وعالية.

ان امكانات هائلة تتفتح في بلادنا للاستثمار بعدما شرعنا بسن القوانين الضامنة حول الاستثمار والنفط وشركة النفط الوطنية. وبالامكان اتخاذ المناطق الآمنة في الشمال والجنوب كمراكز انطلاق الى سائر انحاء البلاد.

اما على صعيد الامن و تأهيل قواتنا المسلحة فقد استطاعت الحكومة بفضل التفاف المواطنين من كل المكونات حولها، تحقيق خطوات نوعية من شأن استمرارها بذات الوتيرة، ان تصفي كل بؤر الفلتان الامني في بعض المناطق التي يزداد الحصار حولها و الحاق الهزيمة النهائية بفلول الارهابيين و التكفيريين و بقايا النظام السابق.

فقوام الجيش والشرطة واجهزة الامن وحفظ النظام، يقترب من التكامل عدداً وعدة، ونحن جادون للتعجيل في انجاز هذه المهمة الوطنية التي عليها تتوقف الى حد كبير معافاة عراقنا الجديد.

ان استمرار نجاح الخطة الامنية التي باشرت بها حكومة الاخ نوري المالكي في بسط الامن و القانون، خير دليل على اننا نقترب بالفعل من لحظة السيطرة الكاملة على مقدرات البلاد و استعادة الحياة الطبيعية في ارجائها، و تطبيع الاوضاع الامنية و الاقتصادية تمهيداً لوضع العراق من جديد على طريق المعافاة الكاملة، كبلد سيد مستقل كامل السيادة، تستطيع القوات متعددة الجنسية من مغادرته محملة بالشكر و العرفان بالجميل.

اننا نشاطركم الرأي، أصحاب الجلالة و الفخامة و السمو، بأن الاجراءات و التدابير و الخطط الامنية تحتاج الى جهد سياسي مثابر لتطبيق توجهاتنا البرنامجية الهادفة لانجاز المصالحة الوطنية و تكريس التوافق الوطني و تعميقه بتوسيع قاعدة العملية السياسية، و تنقية الاجواء من الاحتقان الطائفي و تبديد الشكوك و القلق من النفوس.

وذلك يحتاج ايضا الى مد جسور الثقة بين جميع مكونات الشعب وجذب المعارضين ذوي النوايا الوطنية الى المشاركة في العملية السياسية، والاستفادة من عناصر الجيش السابق من ذوي الكفاءات في الجيش الجديد واقناع المسلحين غير الملوثين بدم العراقيين او المتفاخرين بحمل راية النظام السابق ونهجه واساليب عمله، وذلك بنبذهم اعتماد لغة السلاح والتصفيات الجسدية، والانتقال الى العمل السياسي السلمي.

و نحن ندرك ايضاً، اننا بحاجة الى تصفية مظاهر "تحزيب" الدولة و مؤسساتها و اجهزتها، و الاعتماد في استكمال بنائها وفقاً للمعيار الوحيد المتوافق عليه، معيار المواطنة الحرة المتساوية.

و تكريساً لهذا النهج تبنينا ودولة رئيس الوزراء مشروع قرار حول المساءلة والعدالة بديلاً عن اجتثاث البعث ليعرض ويقر في البرلمان.

ونحن نعي بعمق، ان من غير الممكن ادعاء بناء عراق جديد ودولة ديمقراطية فيدرالية متعددة الاعراق و الاديان و الطوائف و المشارب الفكرية والسياسية والثقافية دون اشاعة الايمان بالمفاهيم و القيم المذكورة اعلاه و تكريسها في الحياة اليومية.

وفي هذا الاطار نعي ايضا ضرورة التصدي لمعالجة اشكاليات وجود و دور الميليشيات و عصابات الخطف و القتل على الهوية و الجريمة المنظمة، و ندرك ايضا اننا معنيون جميعاً بمعالجة مسؤولة لكل ما من شأنه اضعاف وحدتنا الوطنية و الحيلولة دون تعميقها على اسس صلدة بما في ذلك اجراء المراجعة الدستورية المطلوبة او أي تدبير سياسي او اجراء عملي آخر، وفق ما ينص عليه الدستور.

ان العراق الجديد، وفق مفهومنا، هو وطن العراقيين كلهم، بكل تلاوين طيفهم و ما ينطوي عليه من تعدد و تنوع و اتساع و نحن حريصون ان يقدم في كل محفل "كشدة ورد" تعبق بعطرها الفواح و تبهر بألوانها و تكويناتها كل المحبين للعراق. فتعايش الاعراق و القوميات و المكونات السياسية انما هو نموذج عراقي ايجابي لكم جميعاً و لكي يظل العراق "باقة ورد" تفوح عليكم ايها الاخوة الاعزاء، قادة البلاد العربية الشقيقة، بعطرها الفواح، نتطلع اليكم جميعا للمساهمة معنا في تشذيبها و تجنيبها الرياح المسمومة و احاطتها بالرعاية المطلوبة.

اننا اذ نحتاج الى كل اشكال الاسناد و الدعم الاخوي منكم، سياسيا و امنيا في المقام الاول، كذلك اقتصاديا من خلال تكرمكم بإطفاء الديون التي الزمنا بها النظام المقبور بمغامراته وغزواته على اشقائنا وجيراننا، ومن خلال المساهمة في صندوق الدول المانحة والتزامات العهد الدولي لدعم العراق، تظل حاجتنا القصوى لكم متجسدة في تضافر جهودنا المشتركة لكسر شوكة الارهاب وتجفيف مصادر استمراره، واجتثاث جذوره و الحاق الهزيمة الحاسمة به اينما ظهر و في كل مواقع نشاطه وحركته و وجوده، و لا حاجة بنا للحديث عن هذه الآفة الخطرة التي تهددنا جميعا وتشوه قيمنا الاسلامية وتنفر العالم منا، وتسعى للحيلولة دون تقدمنا و لحاقنا بركب الحضارة الانسانية. ان العراق اذ يقف في الصف الاول في محاربة الارهاب و محاصرته، انما يسهم بذلك في درء الاخطار عن اشقائه وعن الامن القومي والإقليمي.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو الملوك والرؤساء والقادة

ان العراق الجديد الذي يتطلع الى تضامنكم، يؤكد بإرادته الوطنية الحرة الانضمام الى اجماعكم و قراراتكم التي صدرت عن القمم العربية و مجالس الجامعة العربية.

فالعراق مع تحقيق مطامح الشعب الفلسطيني الشقيق في اقامة دولته الوطنية المستقلة و عاصمتها القدس الشرقية، ومع استعادة الجولان المحتل، ومع وحدة الارادة الوطنية اللبنانية و بسط سيادة الدولة على كامل اراضيها.

ان العراق يعلن من منبركم هذا انه مع الاجماع العربي في كل القضايا التي تضمنتها مسودة القرارات التي اعدت في اجتماع وزراء الخارجية التمهيدي، وما قدمته الامانة العامة للجامعة العربية.

و يقف العراق مع بسط الشرعية الدولية. والتعامل مع قرارتها وفقاً لمنطلقات تحقيق المساواة والعدالة والفرص المتكافئة لجميع الدول الاعضاء في المنظمة الدولية.

ونحن اذ نؤكد على هذه المنطلقات، نرى ان على قمتنا صياغة مفاهيم وتوجهات تراعي المتغيرات الدولية و ما تفرضه حركة العولمة الموضوعية، حول مواقفنا ازاء تحديات التسلح النووي واستخداماته المختلفة، وما اذا كانت تراعي مصالحنا العليا ام هي بحاجة الى صياغة مواقف وتدابير جديدة. و ان أي توجه في هذا الاطار لا بد ان يؤكد على ثوابتنا في تبني سياسة تكرس نهجنا لتحقيق السلم و العدل في منطقتنا والعمل على ايجاد الحلول المناسبة لمشاكلها واستحقاقاتها على اسسها ووفقا لأحكامها وضوابطها.

ان شعبنا ليوجه لكم، أيها الأخوة، رسالة حب وتقدير واحترام موشحة باكليل الدعاء، ليغمر الله تعالى لقاءكم الميمون بفيض توفيقه حتى يخرج بأحسن النتائج التي تعم شعوبنا بالخير و تقيه غائلة الشرور.

اشكركم جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز خادم الحرمين الشريفين مجدداً على احتضانكم لمؤتمرنا هذا، متمنين لكم طول العمر والتوفيق في النهوض في مهامكم الجلية لخدمة المملكة والعالمين العربي والاسلامي وفي مهامكم الآتية على رأس القمة العربية.

كما نشكر فخامة الاخ الرئيس عمر البشير رئيس الدورة السابقة للقمة العربية على ما بذله من جهد لإيصالنا الى مشارف هذا المؤتمر العتيد.

واسمح لي جلالة الملك المعظم ان اوجه التحية و الشكر للاخوة ملوك و رؤساء و قادة الدول العربية المشاركة في هذا المؤتمر وللأخ الأمين العام للجامعة العربية الأخ عمرو موسى معربين عن تمنياتنا لنجاح عملنا المشترك هذا لما فيه خير شعوبنا والأمتين العربية و الإسلامية.

في الختام دعونا، ايها الأشقاء الأعزاء، ان نتمنى عليكم قبول تضييفنا اجتماعاً استثنائيا لوزراء الخارجية العرب في بغداد كعلامة ايجابية لتوجه مؤتمرنا في الحرص على استكمال معافاة العراق. ان دار السلام بلدكم تنتظر منكم هذه الالتفاتة الكريمة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته".

الرئيس جلال طالباني اثناء حضوره مؤتمر القمة العربية